

حماية المال العام في ظل قانون النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية نقدية

نايف سعيد الأكلبي

باحث ماجستير، تخصص قانون رقمي - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

المستخلص

هدفت الدراسة تقييم فاعلية الأطر التشريعية والمؤسسية لحماية المال العام في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تحليل نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وتطورات الهيكليّة الأخيرة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على التتبع النقدي للنصوص القانونية والممارسات التطبيقية، مستخدمةً تحليل المحتوى كأداة رئيسة لفحص الوثائق والتقارير الرسمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. شمل مجتمع الدراسة المنظومة القانونية السعودية الحديثة المرتبطة برؤية 2030، وعينة من التشريعات والقرارات المستحدثة (2024-2025). وقد أسفرت الدراسة عن نتائج جوهرية أبرزها نجاح المملكة في إرساء نموذج ريادي يدمج بين محددات الأصالة الشرعية والمعايير الدولية، مما أدى لتقليص الهدر المالي عبر أدوات الحوكمة الرقمية ومنصات الرقابة المركزية. وكشف التحليل عن تحول جذري في السياسة الجنائية نحو التشديد العقابي عبر اعتبار جرائم الفساد جرائم كبرى موجبة للتوقيف، وتوسيع نطاق المسؤولية لتشمل استغلال النفوذ والإثراء غير المشروع. كما أثبتت النتائج فاعلية استراتيجيات التسويات المالية في استرداد مبالغ ضخمة محلياً، في مقابل رصد تحديات إجرائية معقدة تتعلق باسترداد الأصول المهربة دولياً نتيجة تباين النظم القانونية وشروط ازدواجية التجريمية. كما بينت النتائج وجود صعوبات تقنية في تتبع التدفقات المالية عبر العملات المشفرة، وفجوات هيكلية تتعلق بضعف استقلالية وحدات المراجعة الداخلية في بعض الجهات الإدارية. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة صياغة نظام موحد وشامل لحماية المال العام يستوعب الأصول الرقمية، وتعزيز الاستقلال الهيكلي لوحدات المراجعة الداخلية وربطها مركزياً، مع تفعيل أنظمة حماية المبلغين وتشديد الرقابة الاستباقية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان استدامة النزاهة في البيئتين الإدارية والمالية.

الكلمات المفتاحية: المال العام، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، رؤية المملكة 2030، استرداد الأصول، الحوكمة الرقمية.

إليك ترجمة الدراسة إلى اللغة الإنجليزية الأكاديمية الأمريكية الرصينة، مع مراعاة المصطلحات القانونية والإدارية الدقيقة المستخدمة في السياقات الدولية:

Safeguarding Public Funds under the Integrity and Anti-Corruption Law in the Kingdom of Saudi Arabia: A Critical Analytical Study

Abstract

This study aims to evaluate the effectiveness of the legislative and institutional frameworks governing the protection of public funds in the Kingdom of Saudi Arabia, with a particular focus on analyzing the Oversight and Anti-Corruption Authority (Nazaha) system and its recent structural developments. The study employs a descriptive-analytical methodology based on a critical tracking of

legal texts and applied practices, utilizing content analysis as a primary tool to examine official documents, reports, and relevant international conventions. The scope of the study encompasses the modern Saudi legal system associated with Vision 2030, with a purposive sample of recently enacted legislation and decrees (2024–2025). The study yielded several fundamental results, most notably that the Kingdom has succeeded in establishing a pioneering model that integrates the determinants of Sharia-based authenticity with international standards, leading to a reduction in financial waste through digital governance tools and centralized oversight platforms. The analysis further reveals a radical shift in criminal policy toward heightened punitive measures, categorizing corruption offenses as major crimes warranting arrest and expanding the scope of liability to include influence peddling and illicit enrichment. Furthermore, the findings demonstrate the efficacy of the financial settlements strategy in recovering substantial domestic assets. Conversely, the study identifies complex procedural challenges regarding international asset recovery, resulting from divergent legal systems and dual criminality requirements. Additionally, the results highlight technical difficulties in tracing financial flows via cryptocurrencies, alongside structural gaps related to the limited independence of internal audit units within certain administrative entities. Accordingly, the study recommends the necessity of drafting a unified and comprehensive system for the protection of public funds that incorporates digital assets. It also advocates for enhancing the structural independence of internal audit units by linking them centrally to oversight bodies, while activating whistleblower protection systems and intensifying proactive monitoring through artificial intelligence to ensure the sustainability of integrity within both administrative and financial environments.

Keywords: Public Funds, Oversight and Anti-Corruption Authority (Nazaha), Saudi Vision 2030, Asset Recovery, Digital Governance.

المقدمة

يُشكل المال العام عصب الدولة ومحركها الرئيس نحو التنمية المستدامة، وحمايته ليست مجرد إجراء إداري أو قانوني فحسب، بل هي ضرورة وجودية تضمن استقرار الدول ورفاهية شعوبها. وفي ظل التحولات الاقتصادية الهائلة التي تشهدها المملكة العربية السعودية، بالتزامن مع رؤية 2030، لم تعد مكافحة الفساد خياراً ترفيلاً، بل ركيزة أساسية لضمان كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية. إن الفساد المالي والإداري، بطبيعته السرطانية، لا يهدد الموارد المالية فقط، بل يقوض منظومة القيم، ويعطل سيادة القانون، ويشوه البيئة الاستثمارية التي تسعى المملكة جاهدة لاستقطابها (Alshalan, 2017).

وتتجلى حماية المال العام كمتغير تابع في هذه الدراسة، بوصفها الغاية النهائية التي تسعى التشريعات لتحقيقها، وهي تتأثر بشكل مباشر بفعالية الأطر القانونية والمؤسسية. بينما يبرز قانون النزاهة ومكافحة الفساد كمتغير مستقل، يمثل الأداة التشريعية والرقابية التي تهدف لضبط السلوك الإداري والمالي. وتكمن العلاقة الجدلية بين هذين المتغيرين في مدى قدرة النصوص القانونية (المتغير المستقل) على إحداث أثر ملموس في صيانة المال العام (المتغير التابع) على أرض الواقع، خاصة في ظل تطور أساليب الفساد وتعقيدها (آل ظفران، 2024).

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من السياق الراهن للمملكة، حيث شهدت السنوات الأخيرة حراكاً تشريعياً ومؤسسياً غير مسبوق، تمثل في تعزيز صلاحيات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وإصدار أنظمة جديدة تستهدف سد الثغرات التي قد ينفذ منها الفاسدون. ومع ذلك، فإن وجود النصوص القانونية وحده لا يكفي، بل العبرة تكمن في التطبيق الفعال، والقدرة على التكيف مع المستجدات، وهو ما أشار إليه (Mahmood, 2021) عند حديثه عن العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في المملكة.

وتسعى هذه الورقة العلمية إلى تجاوز السرد التقليدي للنصوص النظامية، نحو تقديم قراءة تحليلية نقدية لمدى كفاية وفعالية آليات حماية المال العام في ضوء قانون النزاهة ومكافحة الفساد. وتهدف الدراسة إلى فحص الفجوة بين النص والتطبيق، واستشراف مستقبل منظومة النزاهة في المملكة، متسائلة عما إذا كانت الأطر الحالية كافية

لمواجهة تحديات المستقبل، أم أنها بحاجة إلى مزيد من التطوير لترقى إلى المعايير الدولية المثلى. إنها محاولة جادة لفهم ديناميكيات مكافحة الفساد في بيئة متغيرة، وتقديم رؤية نقدية تساهم في تعزيز المناعة المؤسسية ضد الفساد (Alatawi, 2025).

مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور التشريعي الملحوظ في المملكة العربية السعودية، والجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في مجال مكافحة الفساد، إلا أن الواقع العملي يشير إلى استمرار وجود تحديات تعوق التحقيق الكامل للنزاهة وحماية المال العام. وتتمثل المشكلة الجوهرية في أن النصوص القانونية، مهما بلغت دقتها، قد تصطدم بعقبات تطبيقية أو ثغرات إجرائية يستغلها البعض للالتفاف على النظام. فالفساد لم يعد يقتصر على الأشكال التقليدية كالرشوة والاختلاس، بل تطور ليتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً مثل استغلال النفوذ، وتضارب المصالح، والفساد المقنن، مما يجعل آليات الرقابة التقليدية قاصرة أحياناً عن رصده ومكافحته (حمد، 2025).

ويستشعر الباحث وجود مشكلة حقيقية من خلال التباين الملاحظ بين حجم التشريعات الصادرة وبين بعض المؤشرات الواقعية التي تتطلب مزيداً من الشفافية والمساءلة. فقد أظهرت بعض التقارير والدراسات أن هناك حاجة لتعزيز جوانب الحوكمة الوقائية، وليس فقط الردعية، حيث أشار (الباصم، 2019) إلى أهمية تعزيز مؤشرات المساءلة والمحاسبة لضمان فعالية جهود مكافحة الفساد. كما أن التحدي لا يكمن فقط في كشف الجريمة، بل في استرداد الأموال المنهوبة، وهو ما يتطلب تعاوناً دولياً وآليات قانونية مرنة وسريعة، وهي مسألة لا تزال تواجه تعقيدات قانونية وإجرائية (بلهوشات وعنو، 2023).

وتبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها في ندرة الدراسات التي تتناول قانون النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة من منظور تحليلي نقدي يربط بين النص القانوني والأثر الاقتصادي والاجتماعي، ويقيم مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية الحديثة، خاصة في ظل رؤية 2030. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على الجانب الوصفي للنظم، دون الغوص في تحليل المعوقات الهيكلية والتنظيمية التي تحد من فعالية هذه النظم في حماية المال العام (الشمري، 2025).

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى توفر التشريعات الحالية في المملكة العربية السعودية حماية فعالة للمال العام في ظل قانون النزاهة ومكافحة الفساد، وما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق الكفاءة القصوى لهذه الحماية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي الطبيعة القانونية والشرعية لآليات حماية المال العام في النظام السعودي، وكيف تتكامل مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟
2. كيف تُقيم فعالية التدابير الوقائية والردعية التي نص عليها قانون النزاهة ومكافحة الفساد في الحد من جرائم الاعتداء على المال العام؟
3. ما هي أوجه القصور أو الفجوات التشريعية والتنظيمية التي قد تعيق جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في أداء مهامها؟

4. كيف يمكن تطوير المنظومة القانونية والمؤسسية لحماية المال العام في المملكة لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وتحقق مستهدفات رؤية 2030؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها وارتباطه المباشر بجهود الإصلاح الشامل في المملكة، ويمكن بلورة أهميتها في النقاط الآتية:

الأهمية العلمية:

1. تقدم الدراسة تحليلاً نقدياً للأطر القانونية السعودية، مما يثري المكتبة العربية التي تفتقر نسبياً للدراسات المتعمقة التي تتجاوز السرد الوصفي إلى التفكير النقدي للنصوص في ضوء التطبيق.
2. تساهم في تأصيل المفاهيم الحديثة لحماية المال العام، من خلال الربط بين المنظور الشرعي والقانوني، وبين المعايير الدولية ومتطلبات البيئة المحلية
3. توفر إطاراً نظرياً يساعد الباحثين على فهم تطور السياسة الجنائية للمنظم السعودي في التعامل مع جرائم الفساد المستحدثة
4. تسد فجوة بحثية تتعلق بتقييم أثر التشريعات الحديثة (ما بعد رؤية 2030) على كفاءة الإنفاق العام والحوكمة

الأهمية العملية:

1. تزويد صناع القرار والمشرعين برؤية واضحة حول مواطن القوة والضعف في التشريعات الحالية، مما يساعد في عمليات التطوير والتعديل المستقبلي للأنظمة.
2. تقديم مقترحات قابلة للتطبيق لتعزيز آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، بما يقلل من فرص حدوث الفساد (جمعة، 2018).
3. مساعدة الجهات الرقابية (مثل نزاهة) في تحديد الأولويات الاستراتيجية بناءً على تحليل الفجوات بين النص والواقع.
4. دعم جهود تعزيز الشفافية، مما ينعكس إيجاباً على تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن بيئات قانونية آمنة ومستقرة

أهداف الدراسة

الهدف العام: تقييم فعالية منظومة حماية المال العام في المملكة العربية السعودية في ضوء قانون النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال تحليل نقدي للتشريعات والممارسات، وتقديم إطار مقترح لتعزيز هذه الحماية. وينبثق من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحليل الأسس الشرعية والنظامية التي تستند إليها حماية المال العام في المملكة، وإبراز مدى التوافق بينها.

2. تشخيص واقع التدابير الوقائية والرقابية المطبقة حالياً، وتحديد مدى كفايتها في مواجهة أنماط الفساد المتطورة.
3. الكشف عن المعوقات القانونية والإدارية التي تواجه الأجهزة الرقابية في المملكة، والحد من قدرتها على استرداد الأموال العامة المنهوبة.
4. اقتراح آليات تطويرية مبتكرة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، بما يضمن استدامة حماية المال العام وكفاءة استخدامه.

منهجية الدراسة

تأسست هذه الدراسة على بنية منهجية مركبة تهدف إلى تجاوز القراءة السطحية للنصوص النظامية نحو تفكيك البنية التشريعية والمؤسسية لحماية المال العام في المملكة العربية السعودية. ولضمان الوصول إلى نتائج رصينة وإجابات دقيقة عن تساؤلات البحث، اتبعت الدراسة المسار المنهجي الآتي:

1. المنهج المستخدم:

ارتكزت الدراسة بصفة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي (الوثائقي)، الذي يُعد الأداة الأمثل لاستقراء النصوص النظامية المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، وتحليل مضامينها للوقوف على دلالاتها القانونية وأبعادها التطبيقية. ولم يقف الجهد البحثي عند حدود الوصف، بل تكامل مع المنهج النقدي؛ لتقييم مدى كفاءة هذه التشريعات في سد منافذ الفساد، وتشخيص الفجوة بين النص المجرد والواقع التطبيقي. كما وظفت الدراسة المنهج المقارن في مواضع محددة، لمقارنة التجربة السعودية مع المعايير الدولية والممارسات الإقليمية، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتجويد الآليات الوطنية.

2. مصادر البيانات:

لضمان عمق الطرح العلمي وموثوقيته، استندت الدراسة إلى مراجعة نقدية ممنهجة لـ (30) مرجعاً علمياً ووثيقة، تم انتقاؤها بعناية لتغطي الجوانب الشرعية، والقانونية، والإدارية، والاقتصادية لموضوع الدراسة. وقد توزعت هذه المصادر على النحو الآتي:

- (11) مصدراً باللغة العربية: شملت الدراسات القانونية والشرعية الحديثة التي تناولت النظام السعودي، والتقارير التي تحلل مؤشرات النزاهة والمساءلة في البيئة المحلية (مثل: آل ظفران، 2024؛ الباصم، 2019؛ حمد، 2025).
- (19) مصدراً باللغة الإنجليزية: تضمنت أوراقاً بحثية منشورة في مجلات عالمية مصنفة (Scopus/WoS)، وتقارير دولية تناولت أطر الحوكمة، واستراتيجيات مكافحة الاحتيال، وتأثير الإصلاحات القانونية ضمن رؤية 2030 (مثل: Alatawi, 2025; Library of Congress, 2024; Menéndez, 2025).

3. أدوات التحليل:

لضمان استخراج نتائج ذات قيمة مضافة، تم توظيف الأدوات التحليلية الآتية:

- **التحليل الموضوعي المقارن (Comparative Thematic Analysis):** لرصد التقاطعات والاختلافات بين التشريعات المحلية (مثل نظام مكافحة الرشوة، ونظام المنافسات والمشتريات) وبين الممارسات الدولية، وتحديد موقع النظام السعودي ضمن خارطة الامتثال العالمي.
- **التحليل النقدي الوثائقي (Critical Documentary Analysis):** لفحص النصوص القانونية بعين الفاحص، والبحث عن الثغرات الإجرائية أو التناقضات التنظيمية التي قد تحد من فعالية حماية المال العام.
- **التحليل الرباعي (SWOT Analysis):** تم تكييف هذا النموذج ليتناسب مع السياق القانوني، لتحليل نقاط القوة والضعف في المنظومة الحالية، ورصد الفرص المتاحة للتطوير، والتهديدات المحتملة.

4. إجراءات التحقق من الموثوقية:

اعتمدت الدراسة على آلية التثليث المعرفي (Triangulation)، من خلال تقاطع المعلومات المستقاة من المصادر التشريعية، مع الأدبيات النظرية، والدراسات الميدانية السابقة؛ لضمان اتساق النتائج وموضوعيتها بعيداً عن الانحياز الشخصي.

الدراسات السابقة

استندت هذه الدراسة إلى مراجعة نقدية ممنهجة للأدبيات العلمية الحديثة التي تناولت موضوع حماية المال العام ومكافحة الفساد، بهدف تأطير المشكلة البحثية وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن التراكم المعرفي. وقد تم تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاثة محاور رئيسية، يعقبها تعقيب تحليلي يبرز الفجوة البحثية:

أولاً: دراسات تناولت الأطر الشرعية والنظامية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية

ركزت مجموعة من الدراسات على تحليل البنية التشريعية والتأصيل الشرعي لمكافحة الفساد؛ فقد قدم آل ظفران (2024) دراسة تحليلية معمقة حول القيمة الشرعية والنظامية لآليات حماية النزاهة، وخلص إلى أن النظام السعودي يجمع بين الأصالة المستمدة من الشريعة والمعاصرة في الآليات الإدارية. واتفق معه العصيمي (2024) الذي أكد أن الشريعة سبقت القوانين الوضعية في تجريم الاعتداء على المال العام.

وفي إطار الأنظمة التعاقدية، استعرض جواني (Jaouani, 2010) آليات حماية الأموال العامة وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي، مؤكداً أن التشريعات الإجرائية هي السياج الأول لحماية المال من الهدر قبل وقوع الجريمة. وتكاملت هذه الرؤية مع دراسة أحمد (Ahmed, 2021) التي قيمت نظام مكافحة الاحتيال من منظور إسلامي، وتوصلت إلى أن دمج الأخلاقيات مع الحوكمة يعزز كفاءة النظام. بينما نبه الريس (2023) إلى ضرورة تحديث العقوبات، وانتقد المزمومي (2018) البطء الإجرائي الذي قد يضعف الأثر الردعي.

ثانياً: دراسات تناولت الأبعاد المؤسسية والحوكمة وتأثير رؤية 2030

انصب اهتمام هذا المحور على الجوانب التطبيقية؛ فقد وجد الباصم (2019) أن تطبيق مبادئ الحوكمة لا يزال يواجه تحديات في بعض القطاعات، وهو ما عززه الغامدي (Al-Ghamdi, 2024) بضرورة تعزيز الرقابة الرقمية. وفيما يخص الإطار النظري للمساءلة، قدمت هندراستوتي وهداية (Hendrastuti & Hidayah, 2023)

مراجعة لنظرية الوكالة (Agency Theory)، موضحتين كيف أن تضارب المصالح بين الوكيل (الموظف) والأصيل (الدولة) هو المحرك الأساس للفساد المالي ما لم تُفعل آليات حوكمة صارمة.

من جانب آخر، تناول العطوي (Alatawi, 2025) الإصلاحات المؤسسية في المملكة، بينما ربط علي وآخرون (Ali et al., 2025) بين الإفصاح (ESG) والربحية. وفي تقييم الفعالية المؤسسية، قدم داود (Daud, 2024) دراسة مقارنة حول استراتيجيات مؤسسات مكافحة الفساد، خلص فيها إلى أن نجاح أي جهاز رقابي مرهون باستقلاليته التشغيلية وقدرته على الوصول إلى المعلومات المالية، وهو ما يتوافق مع مخرجات رؤية 2030 في تعزيز دور نزاهة.

ثالثاً: دراسات تناولت التحديات المعاصرة والمقاربات الدولية في مكافحة الفساد

ناقش هذا المحور التحديات المستجدة؛ حيث استعرض بلهوشات وعنو (2023) تعقيدات استرداد الأموال المنهوبة دولياً. ومن منظور اجتماعي، درست الوجداني (2021) أثر الواسطة، بينما قدم الشعلان (Alshalan, 2017) تحليلاً للعوامل الثقافية المؤثرة. وفي هذا السياق، قدم هاملين وآخرون (Hamelin et al., 2020) مقارنة حول التسويق الاجتماعي كأداة لمكافحة الفساد، مؤكدين أن الحلول القانونية يجب أن تُدعم بحملات لتغيير السلوك المجتمعي تجاه المال العام.

وعلى صعيد تعزيز العدالة، أكدت دراسة إيرفيتا وبوتري (Irvita & Putri, 2025) على أن الشفافية في النظام القضائي والمساءلة العلنية هما الركيزتان الأساسيتان لبناء الثقة العامة، وهو ما يدعم توجه المملكة في الإعلان عن قضايا الفساد الكبرى. وأخيراً، اعتبرت مكتبة الكونغرس (Library of Congress, 2024) التعديلات السعودية الأخيرة خطوة متقدمة للمواءمة الدولية، فيما أكد سيشيل وآخرون (Ceschel et al., 2022) على دور الرقمنة في تقليل فرص الرشوة.

رابعاً: تعقيب تحليلي عام وفجوة الدراسة

من خلال القراءة الفاحصة والمراجعة النقدية للأدبيات السابقة، يتضح وجود إجماع علمي على أن المملكة العربية السعودية قد أحدثت نقلة نوعية في تحديث منظومتها التشريعية والرقابية، مدفوعة بالإرادة السياسية التي جسدتها رؤية 2030. ومع ذلك، ومن خلال المقارنة بين ما طُرح سابقاً وما تقتضيه المرحلة الراهنة، تتبدى الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لسدها في النقاط الآتية:

- **سيادة النزعة الوصفية:** غلبت السمة الوصفية والسردية للنصوص النظامية على معظم الدراسات المحلية (مثل: الريس، 2023؛ والمحيميد، 2023)، حيث ركزت على ما هو كائن من نصوص، مع ندرة واضحة في الدراسات التي تقدم تحليلاً نقدياً يفحص كفاءة الأثر (Impact Effectiveness) لهذه النصوص في الواقع التطبيقي، خاصة في ظل التحول نحو الرقابة الوقائية الاستباقية التي أشار إليها داود (Daud, 2024).
- **تجزئة المقاربات البحثية:** لوحظ وجود انفصال في معالجة المشكلة؛ فبعض الدراسات غلب عليها البعد الشرعي الصرف (آل ظفران، 2024)، بينما ركزت أخرى على الأبعاد الاقتصادية والتقنية (Al-Ghamdi, 2024; Ali et al., 2025). وتفتقر المكتبة العربية لدراسة شمولية تدمج بين الأصالة الشرعية ونظريات

الوكالة الإدارية (Hendrastuti & Hidayah, 2023) في إطار قانوني موحد يربط بين جودة النص وكفاءة المؤسسة الرقابية.

- تسارع التعديلات التشريعية (2024-2025): نظراً لحدثة التعديلات الجوهرية التي طرأت على نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وأنظمة حماية المال العام، فإن معظم الدراسات المتوفرة لم تستوعب هذه المتغيرات بالعمق الكافي. وتتفرد الدراسة الحالية بمواكبة هذه التحديثات وتحليلها في ضوء المعايير الدولية المعاصرة التي رصدتها تقارير حديثة (مثل: Library of Congress, 2024؛ وحمد، 2025).
- إشكالية الأبعاد الاجتماعية والتقنية: رغم إشارة بعض الدراسات للعوامل الاجتماعية (الوقداني، 2021؛ الشعلان، 2017)، إلا أن هناك فجوة في كيفية توظيف التسويق الاجتماعي (Hamelin et al., 2020) والشفافية القضائية (Irvita & Putri, 2025) كأدوات ردع موازية للعقوبات الجنائية في البيئة السعودية.

بناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لملء هذه الفجوات عبر تقديم دراسة تحليلية نقدية تتجاوز العرض الوصفي إلى التحليل الفني، وتفحص كفاءة الآليات المستحدثة، وتقترح إطاراً استراتيجياً متكاملًا يضمن استدامة حماية المال العام في مواجهة أنماط الفساد التقليدية والسيبرانية على حد سواء.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والتشريعي لحماية المال العام في المملكة العربية السعودية

تمهيد:

تستدعي دراسة منظومة حماية المال العام في المملكة العربية السعودية الغوص في عمق البنية التشريعية والمفاهيمية التي تؤطر هذه الحماية؛ فلا يمكن تقييم فعالية مكافحة دون فهم دقيق لماهية محل الحماية (المال العام)، وكيفية تطور النصوص النظامية التي تحكمه. ينطلق هذا المبحث من مسلمة مفادها أن كفاءة التشريع هي المدخل الحقيقي لكفاءة التطبيق. وعليه، يسعى هذا المبحث لتفكيك المفاهيم التقليدية والحديثة للمال العام، وتحليل التطور التاريخي والنوعي للتشريعات السعودية، وصولاً إلى تقييم مدى مواءمتها مع متطلبات المرحلة الراهنة (رؤية 2030) والمعايير الدولية. وسيحاول الباحث من خلال هذا التحليل الإجابة عن تساؤلات جوهرية حول كفاءة النصوص الحالية لسد الفجوات التي قد ينفذ منها الفساد المستحدث.

المطلب الأول: التأصيل الشرعي والنظامي لمفهوم المال العام وجرائم الاعتداء عليه

يُعد تحديد المفهوم الدقيق للمال العام حجر الزاوية في بناء أي نظام رقابي فعال؛ فالتشريعات الغامضة أو القاصرة في تعريف المال العام تخلق مناطق رمادية يستغلها الفاسدون للإفلات من العقاب. في هذا المطلب، سنستعرض الجذور الشرعية العميقة لحرمة المال العام، وكيف ترجمها المنظم السعودي إلى نصوص نظامية، مع التركيز على نقد التباينات المفاهيمية التي قد تثير إشكالات تطبيقية في ساحات القضاء.

الفرع الأول: مفهوم المال العام: جدلية الأصالة الشرعية والتكيف النظامي

تتميز المملكة بمرجعية تشريعية فريدة تستمد قوتها من الشريعة الإسلامية، مما يضفي على المال العام صبغة قداسة تتجاوز مجرد الحماية القانونية الوضعية.

1. المنظور الشرعي:

يؤكد آل ظفران (2024) أن الشريعة الإسلامية سبقت الأنظمة الوضعية بقرون في تأصيل مبدأ حرمة المال العام، معتبرة إياه مال الله المستخلف فيه المجتمع. هذا التكليف الشرعي يوسع دائرة المسؤولية لتشمل الرقابة الذاتية والوازع الديني، وهو ما يتجاوز الرقابة الخارجية المحدودة (ص. 1420). ويتفق العصيمي (2024) مع هذا الطرح، مشيراً إلى أن النصوص الشرعية (مثل حديث: إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق...) أسست لقاعدة وقائية استباقية تجرم مجرد التصرف غير المشروع، حتى لو لم يترتب عليه ضرر مادي مباشر، وهو ما يفتقده أحياناً القانون الوضعي الذي يركز على النتيجة الضارة (ص. 960).

2. المنظور النظامي:

على الرغم من هذا العمق الشرعي، لم يورد المنظم السعودي تعريفاً تشريعياً موحداً وجامعاً للمال العام في نظام مستقل، بل جاءت التعريفات متناثرة في ثنايا الأنظمة الإدارية والمالية. ويمكن استخلاص تعريف إجرائي من مجموع هذه الأنظمة بأنه: كل مال، منقولاً كان أو عقاراً، تملكه الدولة أو إحدى أشخاصها الاعتبارية العامة، أو يكون مخصصاً للمنفعة العامة، سواء كان تحت يدها فعلياً أو حكماً (الرئيس، 2023، ص. 1945).

جدول (1): مقارنة تحليلية بين المفهوم الشرعي والنظامي للمال العام في المملكة

وجه المقارنة	المفهوم الشرعي (الفقه الإسلامي)	المفهوم النظامي (القانون السعودي)	التحليل النقدي للباحث
طبيعة المال	مال الله ومصلحة الأمة جمعاء.	أموال الدولة وأشخاص القانون العام.	المفهوم الشرعي أوسع وأشمل، ويحمل بعداً عقدياً يعزز الرقابة الذاتية، بينما النظامي يركز على الملكية القانونية.
نطاق الحماية	حماية مطلقة (تحريم الغلول والعدوان).	حماية مقيدة بالنص النظامي والإجراءات.	النظامي قد يواجه ثغرات في تعريف الأموال المختلطة (شركات القطاع المشترك)، بينما الشرعي يغطي كل ما فيه مصلحة عامة.
الجزاء	أخروي (عذاب النار) + دنيوي (التعزير).	دنيوي (عقوبات جنائية، إدارية، مالية).	تكامل الجزاءين في المملكة يعزز الردع، لكن التطبيق العملي يركز غالباً على الجانب النظامي البحت.
المسؤولية	فردية وجماعية (فرض كفاية).	مسؤولية الموظف العام ومن في حكمه.	حصر المسؤولية في الموظف العام نظامياً قد يخرج بعض المتعاملين من القطاع الخاص من دائرة التجريم المباشر في حالات محددة.

المصدر: إعداد الباحث، استناداً إلى (آل ظفران، 2024؛ العصيمي، 2024؛ الرئيس، 2023).

يظهر الجدول أعلاه تكاملاً نظرياً بين المفهومين، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن فجوة تتمثل في صعوبة تكيف بعض الأموال الحديثة (مثل العملات الرقمية المملوكة للدولة، أو أصول الصناديق الاستثمارية الخارجية) ضمن التعريف التقليدي للمال العام، مما يتطلب اجتهاداً قضائياً مستمراً قد يختلف من دائرة لأخرى (Ahmed, 2021, p. 98).

الفرع الثاني: التكيف القانوني لجرائم الاعتداء وتطور السياسة العقابية

لقد تطورت النظرة التشريعية السعودية لجرائم الاعتداء على المال العام من مجرد مخالفات إدارية إلى جرائم كبرى موجبة للتوقيف، وذلك استجابة لتعقيد الأساليب الإجرامية الحديثة. حيث يرصد المزمومي (2018) تحولاً في السياسة الجنائية السعودية نحو التشديد العقابي، خاصة في جرائم الاختلاس والرشوة (ص. 295). وهذا التوجه يتوافق مع المعايير الدولية التي تعتبر الفساد المالي تهديداً للأمن القومي وليس مجرد جنحة اقتصادية (Library of Congress, 2024).

ويمكن تصنيف جرائم الاعتداء على المال العام في المنظومة النظامية السعودية وفقاً لطبيعة السلوك الإجرامي إلى الفئتين الموضحتين في الجدول التالي:

جدول (2): التصنيف التحليلي لجرائم الاعتداء على المال العام في النظام السعودي

فئة الجريمة	نوع الجريمة	المضمون والتكييف القانوني	المرجع الداعم
الجرائم المباشرة	الاختلاس	قيام الموظف بتبديد أو حيازة المال الذي وُضع تحت يده بسبب وظيفته.	(حمد، 2025)
	الاستيلاء	انتزاع المال العام بغير حق وبنية التملك (السرقه من الخزينة العامة).	(الشمري، 2025)
	التفريط والإهمال	الإضرار بالمال العام نتيجة القصور الإداري أو مخالفة التعليمات المالية.	(المزمومي، 2018)
الجرائم غير المباشرة (المستحدثة)	الرشوة	الاتجار بالوظيفة العامة من خلال طلب أو قبول عطية لأداء عمل أو الامتناع عنه.	(الشمري، 2025)
	استغلال النفوذ	استثمار السلطة الوظيفية لتحقيق منافع مادية أو معنوية شخصية.	(حمد، 2025)
	غسل الأموال	محاولة إضفاء شرعية قانونية على أموال تم الحصول عليها من جرائم فساد.	Library of (Congress, 2024)
	الإثراء غير المشروع	الزيادة الطارئة في الذمة المالية للمسؤول التي لا تتناسب مع موارده المشروعة.	(الشمري، 2025)

المصدر: إعداد الباحث، استناداً إلى المعطيات النظامية الواردة في الدراسات المذكورة.

إشكاليات السياسة العقابية الراهنة:

على الرغم من شمولية التجريم، إلا أن ثمة إشكاليات جوهرية تثيرها الدراسة الحالية، تتمثل في الآتي:

1. **إشكالية الإثراء غير المشروع:** على الرغم من تجريمه حديثاً، إلا أن عبء الإثبات لا يزال يقع غالباً على عاتق جهة الاتهام (النيابة العامة/نزاهة)، مما يصعب إدانة المسؤولين الذين يخفون ثرواتهم بأسماء مستعارة أو في ملاذات ضريبية خارجية، وهو تحدٍ أشار إليه بلهوشات وعنو (2023) عند الحديث عن صعوبة تتبع الأصول واستردادها (ص. 42).
2. **جمود العقوبات المالية:** يلاحظ حمد (2025) أن بعض الغرامات المنصوص عليها في أنظمة قديمة لم تعد تتناسب مع التضخم الاقتصادي وحجم الأموال المنهوبة اليوم، مما يجعل الجريمة مربحة اقتصادياً للمعتدي إذا ما قورنت الغرامة بالمكسب غير المشروع الضخم (ص. 45).
3. **تداخل الاختصاصات والازدواجية العقابية:** يشير جمعة (2018) إلى وجود تداخل أحياناً بين المسؤولية التأديبية والمسؤولية الجنائية، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى الاكتفاء بعقوبة الفصل الإداري في قضايا تستوجب السجن والردع الجنائي، خاصة في المستويات الوظيفية الدنيا، مما قد يضعف هيبة النظام الرقابي (ص. 125).

المطلب الثاني: التطور المؤسسي والتشريعي لأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد

شهدت المملكة تحولاً جذرياً في هيكليّة مكافحة الفساد، انتقالاً من مرحلة تعدد الأجهزة الرقابية وتشتت جهودها، إلى مرحلة المركزية والدمج المؤسسي تحت مظلة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة). يستعرض هذا المطلب مسار هذا التحول، ويحلل أثره على كفاءة الأداء الرقابي.

الفرع الأول: التطور التاريخي للأجهزة الرقابية في المملكة

مرت الرقابة في المملكة بمراحل متعددة، بدأت بإنشاء ديوان المراقبة العامة، ثم هيئة الرقابة والتحقيق، والمباحث الإدارية، وصولاً إلى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عام 2011م، ثم دمج هذه الاختصاصات في كيان واحد قوي عام 2019م. وبهذا الصدد، يرى الغامدي (Al-Ghamdi, 2024) أن هذا التشتت التاريخي كان أحد أبرز معوقات حماية المال العام، حيث أدى تنازع الاختصاص والبيروقراطية إلى ضياع العديد من القضايا بين أروقة الأجهزة المختلفة (p. 8195).

الفرع الثاني: القيمة المضافة للإصلاحات التشريعية الحديثة (ما بعد 2019)

شكل الأمر الملكي بضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى نزاهة نقطة تحول استراتيجية. يحلل العطوي (Alatawi, 2025) هذا التحول بأنه انتقال من الرقابة الشكلية إلى الرقابة المانعة والزاجرة، حيث مُنحت الهيئة صلاحيات الضبط الجنائي، والتحقيق، والادعاء، مما اختصر الدورة المستندية للقضايا وسرّع من وتيرة العدالة (p. 8).

جدول (3): تحليل SWOT لواقع المنظومة المؤسسية الحالية (نزاهة)

عناصر التحليل	التفاصيل	المصدر / المرجع الداعم
نقاط القوة (Strengths)	- توحيد جهة التحقيق والادعاء والضبط. - الدعم السياسي القوي من أعلى هرم السلطة. - الاعتماد المتزايد على الرقمنة والأتمتة.	Alatawi, 2025; Library of (Congress, 2024)
نقاط الضعف (Weaknesses)	- المركزية الشديدة قد تؤدي لبطء الإجراءات مع تزايد القضايا. - الحاجة لمزيد من الكوادر المؤهلة في التحقيق المالي الجنائي المتخصص.	(الباصم، 2019؛ الرئيس، 2023)
الفرص (Opportunities)	- تفعيل الشراكات الدولية لاسترداد الأموال. - استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف أنماط الاحتيال. - تعزيز دور المجتمع المدني في الإبلاغ.	Ali et al., 2025; Ceschel et al., (2022)
التحديات (Threats)	- تطور أساليب الجريمة الإلكترونية والعملات المشفرة. - مقاومة التغيير من قبل بعض البيروقراطيات التقليدية.	(Ahmed, 2021؛ الوقداني، 2021)

المصدر: إعداد الباحث، بناءً على تحليل الأدبيات المذكورة.

يوضح التحليل في الجدول أعلاه، أن المركزية سلاح ذو حدين؛ فهي تضمن الحزم والسرعة، لكنها تتطلب مرونة إدارية هائلة لتجنب الاختناقات. كما أن التهديد الرقمي يمثل التحدي الأكبر مستقبلاً، وهو ما يتطلب تطوير القدرات السيبرانية للهيئة بشكل يوازي قدراتها القانونية.

يخلص الباحث إلى أن المملكة تمتلك بنية تشريعية ومؤسسية قوية ومتطورة، تستند إلى شرعية دينية وإرادة سياسية حازمة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة تشريعية دقيقة تتعلق بمرونة تعريف المال العام ليشمل الأصول

الحديثة، وفجوة إجرائية تتعلق بآليات استرداد الأموال المهربة للخارج. إن قوة النص النظامي وحدها لا تكفي ما لم تكن مدعومة بآليات تنفيذ ذكية قادرة على ملاحقة الفساد الذكي الذي يتخفى خلف الثغرات القانونية والتقنية.

المطلب الثالث: البناء المؤسسي وآليات الرقابة على المال العام

إذا كانت النصوص التشريعية تمثل روح الحماية القانونية للمال العام، فإن الأجهزة المؤسسية والآليات الرقابية تمثل جسدها وأدواتها الفاعلة. لقد شهدت المملكة العربية السعودية تحولات جذرية في هيكلية أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد، خاصة بعد إطلاق رؤية 2030، حيث انتقلت من مرحلة التعددية وتشتت الجهود إلى مرحلة المركزية والكفاءة التشغيلية. يسعى هذا المطلب إلى تشخيص الواقع المؤسسي الحالي، وتحليل فعالية الآليات الرقابية (الوقائية والردعية) المطبقة، وتقييم مدى قدرتها على الصمود أمام تحديات الفساد الإداري والمالي المعقدة.

الفرع الأول: التحول في الهيكلة المؤسسية

مرت الرقابة الإدارية والمالية في المملكة بمخاض طويل، اتسم في عقود سابقة بتعدد الأجهزة (ديوان المراقبة العامة، هيئة الرقابة والتحقيق، المباحث الإدارية) وتداخل اختصاصاتها، مما أدى أحياناً إلى ضياع المسؤولية وبيروقراطية المحاسبة. ويرى الغامدي (Al-Ghamdi, 2024) أن هذا التشتت كان أحد أبرز الثغرات التي استغلها الفاسدون، حيث كانت القضايا تستغرق سنوات طويلة بين التحقيق والمحاكمة، مما يضعف الأثر الردعي للعقوبة. وجاءت النقلة النوعية بصدور الأوامر الملكية التي دمجت اختصاصات الرقابة والتحقيق والضبط الجنائي الإداري تحت مظلة واحدة قوية هي هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة). هذا الدمج لم يكن مجرد تغيير شكلي، بل هو إعادة هندسة شاملة لمنظومة النزاهة.

تحليل نقدي لمركزية القرار الرقابي:

- **توحيد المرجعية:** أنهت المركزية حالة التنازع السلبي للاختصاص التي كانت تعاني منها الأجهزة سابقاً، حيث أصبح هناك جهة واحدة مسؤولة عن الملف من البلاغ حتى الإحالة للمحكمة. وهذا يتوافق مع توصيات سيشيل وآخرون (Ceschel et al., 2022) الذين أكدوا أن تكامل سلاسل الإمداد في مكافحة الفساد يرفع من كفاءة الاستجابة (p. 580).
- **الاستقلالية المالية والإدارية:** منح النظام الجديد للهيئة استقلالية تامة ترتبط بالملك مباشرة، مما حصنها من ضغوط السلطة التنفيذية (الوزارات) التي قد تكون هي نفسها محلاً للتحقيق. ويشير العطوي (Alatawi, 2025) إلى أن هذه الاستقلالية هي الشرط المسبق لنجاح أي هيئة لمكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة (p. 12).
- **التحدي الكامن:** يرى الباحث أن التحدي الحالي يكمن في قدرة هذا الكيان المركزي الضخم على الحفاظ على الرقابة الإدارية. فالمركزية الشديدة قد تتحول مع الوقت إلى عبء إذا لم تواكبها لامركزية في التنفيذ وتمكين للفروع في المناطق، لتسريع وتيرة الضبط والمعالجة (الباصم، 2019، ص. 590).

الفرع الثاني: تقييم آليات الرقابة الوقائية والردعية: الواقع والمأمول

تعتمد حماية المال العام على جناحين: الوقاية (قبل وقوع الفساد) والردع (بعد وقوعه). وسنقوم هنا بتقييم كفاءة هذه الآليات في النظام السعودي.

أولاً: آليات الرقابة الوقائية (الاستباقية)

تشمل نظم الإفصاح عن الذمة المالية، وقواعد منع تضارب المصالح، ونظم المشتريات الحكومية الإلكترونية (منصة اعتماد).

- **الإفصاح والشفافية:** على الرغم من إلزام كبار المسؤولين بالإفصاح عن ذممهم المالية، إلا أن بلهوشات وعنو (2023) يشيران إلى أن فعالية هذا الإجراء تظل محدودة ما لم يرتبط بنظام بنكي عالمي لكشف الحسابات الخارجية والملاذات الضريبية (ص. 44).
- **التحول الرقمي (الحكومة الإلكترونية):** تُعد منصة اعتماد قفزة نوعية في ضبط المنافسات الحكومية وتقليل الاحتكاك البشري الذي يولد الرشوة. ويؤكد علي وآخرون (Ali et al., 2025) أن الأتمتة قلصت هوامش الفساد في العقود الحكومية بشكل كبير، لكنها لا تزال بحاجة لتطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي لكشف التواطؤ الرقمي بين الموردين (p. 2985).

ثانياً: آليات الرقابة الردعية (العلاجية)

- **السياسة العقابية:** تبنى المنظم السعودي سياسة عدم التسامح مطلقاً (Zero Tolerance)، وشملت العقوبات التشهير ومصادرة الأموال. إلا أن المزمومي (2018) يرى أن العقوبات المالية (الغرامات) في بعض الأنظمة القديمة لا تزال غير رادعة اقتصادياً مقارنة بالأرباح الهائلة المتحققة من جرائم الفساد الكبرى (ص. 320).

جدول (4): مصفوفة تقييم فعالية آليات الرقابة على المال العام في المملكة

نوع الرقابة	الآلية المطبقة	مستوى الفعالية (التقييم النقدي)	التحديات والفجوات	المصدر الداعم
وقائية	الإفصاح عن الذمة المالية	متوسط إلى مرتفع: فعال محلياً، لكنه يواجه صعوبات في تتبع الأصول الخارجية.	صعوبة رصد الثروات المسجلة بأسماء أقارب أو شركات واجهة في الخارج.	(بلهوشات وعنو، 2023)
وقائية	الأتمتة (منصة اعتماد)	مرتفع جداً: قلصت التلاعب في المنافسات والمشتريات الحكومية.	احتمال وجود ثغرات تقنية أو تلاعب في المواصفات الفنية قبل الطرح الإلكتروني.	(Al-Ghamdi, 2024)
ردعية	الضبط الجنائي (نزاهة)	مرتفع: سرعة في المباشرة وقوة في الصلاحيات.	الحاجة لزيادة الكوادر المتخصصة في التحقيق المالي الجنائي (Financial Forensics).	(Library of Congress, 2024)
ردعية	استرداد الأموال	متوسط: نجاح كبير محلياً، وتحديات قانونية دولية.	بطء إجراءات التعاون القضائي الدولي واختلاف الأنظمة القانونية.	(الشمري، 2025)

المصدر: إعداد الباحث، استناداً إلى تحليل الأدبيات.

يوضح الجدول أعلاه، أن المملكة حققت تقدماً مذهباً في الجانب التقني والإجرائي المحلي، لكن التحدي الأكبر يظل في البعد الدولي لاسترداد الأموال، وفي سد الثغرات البشرية التي قد تسبق العمليات التقنية (مثل التلاعب في كراسات الشروط قبل رفعها على المنصات).

يخلص الباحث من هذا المبحث بشقيه (المفاهيمي والمؤسسي) إلى أن المملكة قد أرسيت بنية تحتية تشريعية ومؤسسية صلبة للغاية، تتفوق على العديد من دول المنطقة. ومع ذلك، تظل هناك فجوة دقيقة بين قوة المركزية ومرونة التنفيذ، وبين الردع المحلي والاسترداد الدولي. إن فعالية حماية المال العام مستقبلاً لن تعتمد فقط على قوة نزاهة، بل على تكامل منظومة الرقابة الداخلية في كل جهاز حكومي، ليكون خط الدفاع الأول قبل وصول القضية إلى الهيئة.

المبحث الثاني

آليات حماية المال العام والتعاون الدولي في ضوء رؤية المملكة 2030

تمهيد:

لم يعد شأن حماية المال العام شأنًا محلياً بحتاً في ظل عولمة الاقتصاد وتشابك المصالح المالية. وتدرك المملكة العربية السعودية، من خلال رؤية 2030، أن مكافحة الفساد تتطلب استراتيجية مزدوجة: الأولى داخلية تعتمد على الحوكمة والشفافية، والثانية خارجية تعتمد على التعاون الدولي لاسترداد الأصول والمجرمين. يسعى هذا المبحث إلى تحليل فعالية الآليات الوطنية الحديثة (مثل الحوكمة الرقمية) في الحد من الهدر المالي، وتقييم دور المملكة في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد، مع التركيز على التحديات القانونية والعملية التي تواجه استرداد الأموال المهربة للخارج.

المطلب الأول: الحوكمة والتحول الرقمي كآليات وقائية مستحدثة لحماية المال العام

يُعد التحول من الرقابة اللاحقة (تصيد الأخطاء) إلى الرقابة السابقة والممانعة (منع وقوع الخطأ) جوهر الفلسفة الحديثة لحماية المال العام. وقد اتخذت المملكة خطوات متسارعة نحو رقمنة الخدمات الحكومية وتطبيق معايير الحوكمة كأدوات وقائية فعالة. يحل هذا المطلب مدى نجاح هذه الأدوات في تقليص فرص الفساد، وهل تمثل حلاً جذرياً أم مجرد تغيير في الأدوات؟

الفرع الأول: دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة

تمثل الحوكمة (Governance) الإطار الذي يضمن توجيه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها بنزاهة وكفاءة. حيث يشير الباصم (2019) إلى أن ضعف تطبيق معايير الحوكمة في السابق كان السبب الرئيس لتفشي المحسوبية والهدر المالي، حيث غابت مؤشرات الأداء الواضحة (KPIs) التي يمكن من خلالها مساءلة المسؤول (ص. 560). وفي هذا السياق، أصبحت الشفافية والإفصاح ركائز أساسية في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد. حيث يؤكد علي وآخرون (Ali et al., 2025) أن إلزام الشركات المدرجة والحكومية بمعايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) لم يعزز فقط من حماية أموال المستثمرين، بل خلق بيئة طاردة للفساد؛ لأن كل ريال يُنفق أصبح قابلاً للتتبع (Traceability).

وعلى الرغم من إلزامية الحوكمة، يرى الباحث أن ثمة فجوة تطبيقية؛ فالحوكمة في بعض الجهات لا تزال ممارسة شكلية (Box-ticking exercise) لاستيفاء المتطلبات الورقية، دون أن تتحول لثقافة مؤسسية راسخة. ويشير ساري وبوترا (Sari & Putra, 2023) إلى أن المساءلة الحقيقية تتطلب استقلالية تامة للمراجعين الداخليين، وهو ما

قد يفنقه موظف المراجعة الداخلية الذي يتبع إدارياً لرئيس الجهة التي يراقبها، مما يخلق تعارضاً هيكلياً في المصالح (p. 575).

الفرع الثاني: الرقمنة والأتمتة (منصة اعتماد نموذجاً)

يُعد إطلاق منصة اعتماد ومنصة قوى وغيرها من المنصات الرقمية أكبر ضربة استباقية للفساد الإداري والمالي. وبهذا الشأن، يحلل الغامدي (Al-Ghamdi, 2024) أثر هذه المنصات، مؤكداً أنها قضت على سماسة العقود وقللت من التقدير البشري في ترسية المناقصات، مما وفر مليارات الريالات للخرينة العامة (p. 8205). كما يرى أحمد (Ahmed, 2021) أن الأثر الرقمي (Digital Footprint) الذي تتركه المعاملات الإلكترونية يجعل اكتشاف الاحتيال أسهل وأسرع مقارنة بالدفاتر الورقية (p. 115).

جدول (5): مقارنة بين آليات الحماية التقليدية والرقمية في المملكة

وجه المقارنة	الحماية التقليدية (الورقية)	الحماية الرقمية (الحديثة)	مستوى الفعالية والتحليل
وسيلة الرقابة	التدقيق اليدوي المستندي.	التدقيق الآلي والذكاء الاصطناعي.	الرقمية: تكتشف الأنماط الشاذة فوراً. التقليدية: بطيئة وتكتشف بعد فوات الأوان.
التدخل البشري	مرتفع (بيئة خصبة للرشوة).	منخفض جداً (مؤتمت).	الرقمية: تحييد العنصر البشري قلل الرشوة بشكل كبير، لكنه يتطلب حماية سيبرانية عالية.
الشفافية	محدودة (المعلومة حكر للمسؤول).	عالية (المعلومة متاحة للعموم/للمنافسين).	الشفافية الرقمية تعزز ثقة المستثمر (AI-) (Qahtani, 2023).
التكلفة	عالية (جهد، وقت، ورق).	منخفضة على المدى الطويل.	الاستثمار في البنية الرقمية مكلف بدايةً، لكنه يوفر أضعافه من خلال منع الهدر.

المصدر: إعداد الباحث، استناداً إلى (Al-Ghamdi, 2024; Ali et al., 2025).

يتضح من الجدول أعلاه، أن التحول الرقمي هو صمام الأمان الجديد للمال العام، لكنه يواجه تحدي الأمن السيبراني؛ فاخترق المنصات قد يؤدي لفساد تقني أعقد وأخطر من الفساد التقليدي.

المطلب الثاني: التعاون الدولي واسترداد الأموال المهربة: التحديات والآفاق

تدرك المملكة العربية السعودية أن الفساد جريمة عابرة للحدود، وأن الأموال العامة المنهوبة غالباً ما تجد طريقها إلى ملاذات آمنة خارجياً، مما يجعل مكافحتها تتطلب تجاوز النطاق المحلي. لذا، سعت المملكة لتعزيز حضورها الدولي وتفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. يناقش هذا المطلب جهود المملكة في هذا المضمار، ويحلل العقوبات القانونية والواقعية التي تواجه عمليات استرداد الأصول (Asset Recovery).

الفرع الأول: موقع المملكة في الاتفاقيات الدولية وجهود مكافحة الفساد

انضمت المملكة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) عام 2013م، وأطلقت مبادرة الرياض (GlobE Network) خلال رئاستها لمجموعة العشرين (G20) لتعزيز التعاون المعلوماتي بين أجهزة مكافحة الفساد عالمياً.

وفي هذا السياق، تشير مكتبة الكونغرس (Library of Congress, 2024) إلى أن التعديلات التشريعية الأخيرة في نظام نزاهة جاءت لتتوافق تماماً مع المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بتجريم رشوة الموظف الأجنبي والتعاون

القضائي المتبادل. ويضيف الشمري (2025) أن المملكة انتقلت من موقع المتلقي للمعايير إلى موقع المشارك في صياغتها، مما يعكس جدية الإرادة السياسية في محاصرة الفساد عالمياً (ص. 540).

الفرع الثاني: إشكاليات وآليات استرداد الأموال المنهوبة: الواقع المعقد

على الرغم من التقدم الدبلوماسي، يظل استرداد الأموال معركة قانونية شاقة وطويلة، حيث تصطدم السيادة الوطنية للمملكة بالحواجز القانونية للدول الحاضنة للأموال. وتتمثل أبرز هذه التحديات في الآتي:

- **عقبة اختلاف النظم القانونية والازدواجية التجريمية:** يوضح بلهوشات وعنو (2023) أن التحدي الأكبر يكمن في شرط الازدواجية التجريمية (Dual Criminality)؛ أي أن الفعل يجب أن يكون مجرمًا في كلا البلدين بنفس التكييف القانوني. هذا الشرط يخلق ثغرة عندما يتم تكييف جريمة الاستيلاء على المال العام في المملكة كجناية كبرى، بينما قد تكييفها دولة الملاذ كجناية بسيطة أو مخالفة مدنية لا تستوجب المصادرة (ص. 43).
- **بيروقراطية الإنابات القضائية ومصيدة الشركات الوهمية:** يلفت العطوي (Alatawi, 2025) النظر إلى البطء الشديد في الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLATs). هذا التأخير يمنح الفاسدين نافذة فرصة لتهريب الأموال مجدداً عبر سلسلة معقدة من الشركات الوهمية (Shell Companies) في الملاذات الضريبية، مما يجعل تتبع الأثر المالي (Money Trail) غاية في الصعوبة (p. 13).
- **التحديات التقنية والسيبرانية:** يضيف طارونه (Tarawneh, 2023) أن الجرائم السيبرانية واستخدام العملات المشفرة زادت من صعوبة التتبع التقليدي، حيث تتيح نقل مبالغ ضخمة في ثوانٍ معدودة خارج النظام المصرفي الرسمي الخاضع للرقابة (p. 95).

جدول (6): المعوقات الهيكلية لاسترداد الأموال المنهوبة دولياً

نوع المعوق	المظاهر والتجليات
معوقات قانونية	اختلاف تعريف الجريمة، وشروط السرية المصرفية الصارمة في بعض الملاذات.
معوقات إجرائية	بطء الاستجابة لطلبات (MLATs)، وطول إجراءات التقاضي والبيروقراطية الدولية.
معوقات فنية	استخدام العملات المشفرة، والشركات الوهمية، والتقنيات المعقدة لإخفاء مسار الأموال.
معوقات سياسية	غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول المستضيفة، والتذرع بمعايير المحاكمة العادلة.

المصدر: إعداد الباحث، تطوير من (بلهوشات وعنو، 2023؛ Clark et al., 2018؛ Alatawi, 2025).

بصفة عامة، يظهر للمتأمل مفارقة واضحة؛ فقد نجحت المملكة نجاحاً باهراً في استرداد مبالغ ضخمة محلياً عبر نموذج التسويات المالية (كما حدث في حملة الريتز كارلتون)، وهو نموذج فعال قائم على العدالة التصالحية الموجزة والسيادة الوطنية المطلقة. إلا أن محاولة استنساخ هذا النموذج دولياً تواجه حائط صد قانوني يتمثل في مبادئ حقوق الإنسان ومعايير المحاكمة العادلة الغربية التي قد يتذرع بها محامو المتهمين لتعطيل الاسترداد.

لذا، يرى الباحث أن الاعتماد الكلي على الآليات الأممية البطيئة لن يحقق النتائج المرجوة بالسرعة الكافية. والحل يكمن في:

- تعزيز الدبلوماسية القانونية الثنائية وتوقيع اتفاقيات مباشرة تسمح بـ التجسيد الإداري الفوري للأصول المشبوهة.

- تفعيل التحقيق المالي الموازي وبناء تحالفات استخباراتية مالية قوية لضرب شبكات غسل الأموال استباقياً قبل خروجها من النظام المالي السعودي.

الخلاصة: أثبتت المملكة قدرة عالية على توظيف التكنولوجيا والحوكمة لحماية المال العام داخلياً، محققة وقاية صلبة، بينما يظل المسار الدولي بحاجة إلى استراتيجيات أكثر مرونة لتجاوز تعقيدات القانون الدولي.

المبحث الثالث

تقييم الفعالية واستشراف مستقبل حماية المال العام: التحديات والإطار المقترح

تمهيد:

لا تكتمل الدراسة العلمية الرصينة بمجرد استعراض النصوص والآليات، بل يجب أن تتوج بتقييم نقدي لمدى فعالية الأثر (Impact Effectiveness) على أرض الواقع. يسعى هذا المبحث إلى فحص التحديات الهيكلية والاجتماعية التي لا تزال تعيق الوصول إلى النزاهة الصفرية (Zero Tolerance) التي تنشدها رؤية المملكة 2030. كما يهدف إلى تقديم إطار استراتيجي مقترح يجمع بين الأصالة الشرعية والمعاصرة التقنية، لسد الفجوات المرصودة، وضمان استدامة حماية المال العام في مواجهة أنماط الفساد المستقبلية.

المطلب الأول: التحديات الهيكلية والاجتماعية التي تواجه منظومة النزاهة

على الرغم من قوة الترسانة التشريعية والمؤسسية، إلا أن تطبيقها يصطدم بعقبات غير قانونية أحياناً، تتبع من طبيعة البنية الاجتماعية أو القصور الإداري المتوارث. يناقش هذا المطلب المعوقات الواقعية التي تحد من كفاءة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وأثر العوامل المجتمعية في مقاومة التغيير.

الفرع الأول: تحديات البيئة الإدارية والبيروقراطية

تُعد البيئة الإدارية الحاضنة الأولى للممارسات المالية. ويرى جمعة (2018) أن تضخم الجهاز الإداري وتعدد مستويات القرار البيروقراطي يخلق بيئة خصبة للفساد الصغير (Petty Corruption) الذي يصعب اكتشافه مركزياً، مثل الرشاوى الصغيرة لتسريع المعاملات (ص. 130).

وفي هذا السياق، يشير الباصم (2019) إلى أن ضعف استقلالية وحدات المراجعة الداخلية في بعض الجهات الحكومية، وتبعية المراجع لمدير الجهة إدارياً، يفرغ الرقابة من محتواها، حيث يتردد المراجع في الإبلاغ عن مخالفات رئيسه المباشر خوفاً من الانتقام الوظيفي (ص. 585). هذا الخلل الهيكلي يمثل نقطة عمياء في منظومة الحماية.

كما يبرز تحدٍ آخر يتعلق بكفاءة الكوادر البشرية. وهو ما أكدته دراسة طارونه (Tarawneh, 2023) أن الجرائم المالية الحديثة تتطلب محققين يمتلكون مهارات مزدوجة (قانونية + تقنية/محاسبية)، وهو تخصص دقيق لا يزال نادراً في سوق العمل، مما يضطر الأجهزة الرقابية للاعتماد على خبراء خارجيين، وهو ما قد يؤثر على سرية التحقيقات.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية (الواسطة والمحسوبية)

لا يمكن عزل الفساد عن سياقه الاجتماعي. وتُعد الوساطة التحدي الثقافي الأكبر في المجتمع السعودي، حيث يتم تغليف الفساد بغلاف الفرعة أو صلة الرحم. فقد تحلل دراسة الودداني (2021) هذه الظاهرة بعمق في قطاعي التعليم والصحة، مشيرة إلى أن ضغوط العلاقات الاجتماعية قد تدفع المسؤول لتجاوز النظام وتعيين غير الأكفاء أو ترسية عقود على أقارب، مبرراً ذلك بـ الواجب الاجتماعي لا الجريمة الجنائية (ص. 475). وينتق معها الشعلان (Alshalan, 2017) الذي يرى أن القوانين وحدها لن تقضي على الفساد ما لم تتغير القنوات القيمية للمجتمع، بحيث يُنظر للوساطة كجريمة خيانة للأمانة وليست خدمة اجتماعية (p. 160).

إن المقاربة الأمنية والقانونية البحتة لمكافحة الفساد قد تتجح في الردع، لكنها لن تتجح في الاستدامة ما لم تعالج الجذور الثقافية. فالمجتمع الذي يتسامح مع الفساد الأبيض (الوساطة) سيعيد إنتاج الفساد بأشكال جديدة مهما اشتدت العقوبات.

المطلب الثاني: الإطار الاستراتيجي المقترح لتعزيز حماية المال العام

استناداً إلى التشخيص السابق للفجوات والتحديات، يقدم الباحث في هذا المطلب خارطة طريق عملية لتطوير منظومة حماية المال العام، تتجاوز الحلول التقليدية إلى حلول ابتكارية تستشرف المستقبل.

الفرع الأول: تطوير البنية التشريعية والرقابية (الحوكمة الذكية)

للقضاء على الفساد البيروقراطي والتقني، يقترح الباحث ما يلي:

1. استحداث نيابة الأموال العامة المتخصصة: بدلاً من الاعتماد على دوائر عامة، يجب تخصيص نيابة ومحاكم للأموال العامة مزودة بفرق تحقيق جنائي مالي (Financial Forensics) لفحص الجرائم المعقدة، وهو ما يتوافق مع توصيات دراسة (Barafi, 2022) لتسريع إجراءات الاسترداد.
2. تطبيق الحوكمة الذكية (Smart Governance): الانتقال من أتمتة الإجراءات إلى ذكاء الإجراءات باستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) لكشف التواطؤ في العقود الحكومية. حيث يقترح علي وآخرون (Ali et al., 2025) ربط جميع منصات المشتريات بنظام مركزي يحل تضارب المصالح آلياً قبل ترسية أي عقد.
3. فصل المراجعة الداخلية: تعديل نظام الخدمة المدنية لفك ارتباط المراجع الداخلي بمدير الجهة، وربطه فنياً وإدارياً بجهاز رقابي مركزي (مثل الديوان العام للمحاسبة) لضمان حياديته، كما أوصى ساري وبوترا (Sari & Putra, 2023).

الفرع الثاني: تعزيز المواطنة الرقابية والشاركة المجتمعية

لمواجهة التحديات الاجتماعية (الوساطة)، يقترح الباحث:

1. حماية المبلغين (Whistleblowers Protection): إصدار نظام مستقل وشامل لحماية الشهود والمبلغين، يتضمن حوافز مالية مجزية وضمانات وظيفية صارمة، لتشجيع الموظفين والمواطنين على كسر حاجز الصمت الاجتماعي. حيث يشير أحمد (Ahmed, 2021) إلى أن الحافز المادي والحماية القانونية هما المحرك الأساس لكشف قضايا الفساد الكبرى عالمياً (p. 118).

2. **التوعية القيمية المنهجية:** إدراج مفاهيم النزاهة وحرمة المال العام في المناهج الدراسية بشكل تطبيقي وليس نظرياً فقط، لغرس مناعة ذاتية لدى الأجيال القادمة، كما اقترح العصيمي (2024) بالعودة للتأصيل الشرعي لمفهوم الأمانة (ص. 970).

يخلص الباحث من هذا المبحث إلى أن حماية المال العام في المملكة ليست معركة قانونية فحسب، بل هي مشروع حضاري يتطلب تكامل الأدوار: (تشريع ذكي، قضاء متخصص، تقنية متطورة، ووعي مجتمعي يقظ). ذلك أن الانتقال من مرحلة مكافحة الفساد إلى مرحلة تعزيز النزاهة هو الضمانة الحقيقية لاستدامة التنمية في ظل رؤية 2030.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن منظومة حماية المال العام في المملكة العربية السعودية قد شهدت تحولاً بنوياً انتقل بها من سياق الرقابة التقليدية القائمة على رصد المخالفات الإدارية البسيطة، إلى سياق الحوكمة الاستراتيجية الشاملة التي تجعل من النزاهة ركيزة أساسية لرؤية المملكة 2030. لقد أثبت التحليل أن قوة النموذج السعودي تكمن في قدرته على دمج الأصالة الشرعية التي تمنح المال العام حصانة أخلاقية، مع المعاصرة التقنية والمؤسسية التي تجسدت في دمج الأجهزة الرقابية تحت مظلة نزاهة. ومع ذلك، تظل الاستدامة في حماية الموارد الوطنية رهينة بالتطوير المستمر للآليات القانونية لملاحقة أنماط الفساد العابر للحدود والفساد الرقمي، مما يتطلب انتقالاً مستمراً من مرحلة المكافحة اللاحقة إلى مرحلة الوقاية الذكية المسبقة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج أبرزها:

1. أدى قرار دمج الأجهزة الرقابية والضبطية في كيان واحد إلى إنهاء حالة تشتت الجهود وتنازع الاختصاص، مما رفع من كفاءة الملاحقة الجنائية وحقق سرعة ملموسة في إنجاز قضايا الفساد المالي.
2. كشفت الدراسة أن المرجعية الفقهية للمملكة ساهمت في تعزيز الرقابة الذاتية لدى الموظف العام، حيث يُكيف الاعتداء على المال العام شرعاً كاعتداء على حق الأمة، مما يضفي بعداً ردعياً يتجاوز العقوبة الدنيوية.
3. ساهمت رقمنة الإجراءات المالية (مثل منصة اعتماد) في تحييد العنصر البشري في العمليات التعاقدية، مما أدى إلى تقليص فرص الرشوة والمحسوبية بشكل جذري وتوفير مبالغ ضخمة للخزينة العامة.
4. أظهرت النتائج أن العقبة الكبرى لا تزال تكمن في الجوانب الإجرائية الدولية واسترداد الأصول المهربة، نظراً لاختلاف النظم القانونية الدولية واشتراطات الأزواجية التجريبية التي تعيق العمل القضائي المتبادل.
5. أثبت التحليل أن المركزية الشديدة في القرار الرقابي، رغم قوتها الردعية، قد تواجه تحديات تتعلق بسرعة التنفيذ في الأطراف، مما يستوجب تعزيز التحول الرقمي الكامل في كافة فروع الأجهزة الرقابية.

توصيات الدراسة

بناءً على الفجوات المرصودة، يقترح الباحث التوصيات العملية التالية:

1. فك ارتباط مديري إدارات المراجعة الداخلية بمديري الجهات الحكومية، وجعل تبعيتهم الوظيفية والمالية مباشرة لـ الديوان العام للمحاسبة أو نزاهة لضمان حياد تقاريرهم.
2. إصدار تشريع مستقل يضمن الحصانة الوظيفية للمبلغين عن الفساد، مع تخصيص نسبة مئوية من الأموال المستردة كمكافأة نقدية للمبلغ، لكسر حاجز الصمت المجتمعي.
3. إنشاء مختبرات متخصصة داخل الأجهزة الرقابية تهدف لتتبع التدفقات المالية المعقدة عبر العملات المشفرة والمنصات الرقمية غير التقليدية.
4. مراجعة العقوبات المالية في الأنظمة القديمة لربط قيمة الغرامة بحجم الضرر الفعلي أو مكاسب الجريمة (مثلاً: الغرامة تعادل ثلاثة أضعاف المبلغ المختلس) لضمان عدم جدوى الجريمة اقتصادياً.
5. توقيع اتفاقيات مباشرة مع المراكز المالية العالمية تتيح التجميد الإداري الفوري للأصول المشبوهة بمجرد صدور أمر اتهام محلي، دون انتظار أحكام نهائية طويلة.
6. تحويل قيم حماية المال العام من شعارات نظرية إلى حالات دراسية تطبيقية في المناهج الجامعية، لغرس المناعة الأخلاقية لدى قادة المستقبل.
7. ربط كافة أنظمة المشتريات والرواتب والعقود بنظام ذكاء اصطناعي مركزي يحلل الأنماط غير الطبيعية (Anomalies) ويصدر تنبيهات فورية قبل وقوع عملية الاختلاس.
8. إلزام كافة شاغلي الوظائف العليا والوظائف الحساسة (مثل لجان الترسية) بتحديث دوري للذمة المالية يشمل الأقارب من الدرجة الأولى، مع ربطه آلياً بسجلات العقارات والأسهم.
9. تخصيص دوائر قضائية نوعية تنتظر حصراً في جرائم المال العام، وتضم قضاة متخصصين في الجوانب المالية والاقتصادية لتسريع الفصل في القضايا المعقدة.
10. تطوير تطبيقات جوال تتيح للمواطنين رصد وتصوير حالات الهدر في المشروعات العامة ميدانياً، وربطها مباشرة بغرف العمليات في الأجهزة الرقابية لضمان الاستجابة الفورية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. آل ظفران، محمد سعيد محمد. (2024). القيمة الشرعية والنظامية لآليات حماية النزاهة ومكافحة الفساد في النظام المالي والإداري السعودي. مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، 36(4)، 1404-1506.
<https://doi.org/10.21608/jfsu.2024.252391.1187>
2. الباصم، محمد بن ناصر. (2019). دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع(77)، 551-602.
<https://search.mandumah.com/Record/1052072>

3. بلهوشات، شوقي، و عنو، شيماء. (2023). الآليات القانونية النازمة لمكافحة الفساد واسترداد عائداته في الدول العربية: لبنان نموذجاً. *المجلة الدولية في العلوم القانونية والمعلوماتية*، 7(1)، 39-45. <https://search.mandumah.com/Record/1619258>
4. جمعة، محمد سمير محمد. (2018). دور أنظمة الخدمة المدنية والجزائية في مكافحة الفساد الإداري بالمملكة العربية السعودية. *مجلة مصر المعاصرة*، 109(529-530)، 113-137. <https://search.mandumah.com/Record/932202>
5. حمد، محمد. (2025). جريمة الاعتداء على المال العام في النظام السعودي. *مجلة الباحث في العلوم القانونية*، 6(1)، 29-51. <https://doi.org/10.37940/JRLS.2025.6.1.2>
6. الرئيس، عبد الرحمن بن علي. (2023). أساليب حماية المال العام في النظام السعودي. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، 35(42)، 1939-1968. <https://doi.org/10.21608/jlr.2023.205571.1207>
7. الشمري، أحمد محمد. (2025). الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري: دراسة تحليلية في ضوء النظام السعودي والاتفاقيات الدولية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 45(4)، 507-557. <https://doi.org/10.55074/hesj.vi45.1343>
8. العصيمي، محمد ضاوي. (2024). منهج الشريعة الإسلامية في الكشف عن جرائم الفساد والمكافأة عليها من المال العام بالمقارنة مع القانون الكويتي. *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، 54(2)، 947-974. <https://doi.org/10.21608/lalexu.2024.390546>
9. المحميد، علي. (2023). حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين النظام السعودي وأحكام القانون الدولي. *مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية*، 7(7)، 993-1063. <https://doi.org/10.21608/mhdl.2023.288828>
10. المزمومي، محمد بن حميد. (2018). السياسة الجنائية للمنظم السعودي في حماية المال العام. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 65(65)، 278-342. <https://doi.org/10.21608/MJLE.2018.155800>
11. الودداني، عبد الله. (2021). الجنوسة والفساد التنظيمي في قطاعات التعليم والصحة في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 18(2B)، 451-484. <https://doi.org/10.36394/jhss/18/2B/15>

ثانياً: المراجع بالانجليزية

1. Ahmed, S. Z. (2021). An evaluation of the anti-fraud regime in Saudi Arabia from the Islamic Shariah perspective. *Universal Journal of Business and Management*, 1(2), 94-120. <https://doi.org/10.31586/ujbm.2021.122>
2. Alatawi, O. D. (2025). Combating corruption and promoting economic resilience: Legal and institutional reform in Saudi Arabia. *Humanities & Social Sciences Communications*, 12(1), Article 1597, 1-14. <https://doi.org/10.1057/s41599-025-05873-x>
3. Al-Ghamdi, M. M. M. (2024). The role of financial oversight in enhancing the efficiency of public spending in the Kingdom of Saudi Arabia. *International Journal of Religion*, 5(11), 8187-8211. <https://doi.org/10.61707/qvcdwb33>
4. Ali, N. B. M., Hussin, H. A. A. A., Mohammed, H. M. F., Mohmmmed, K. A. A. H., Almutiri, A. A. S., & Ali, M. A. (2025). The effect of environmental, social, and governance (ESG) disclosure on the profitability of Saudi-listed firms: Insights from Saudi Vision 2030. *Sustainability*, 17(7), 2977. <https://doi.org/10.3390/su17072977>

5. Al-Qahtani, S. (2023). The role of the legal frameworks in attracting foreign investments: The case of Saudi Arabia [Working paper]. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/369435493_The_Role_of_the_Legal_Frameworks_in_Attracting_Foreign_Investments_The_Case_of_Saudi_Arabia
6. Alshalan, A. (2017). *Corrupt practices in Saudi Arabia: An analysis of the legal provisions and the influence of social factors* [Doctoral dissertation, Indiana University]. Maurer Theses and Dissertations. <https://www.repository.law.indiana.edu/etd/45/>
7. Barafi, J. (2022). Anti-corruption mechanisms: A study in the light of international law and national regulation. *Journal of Global Research in Education and Social Science*, 11(4), 18–29. <https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/95545426/jgrv11i4siart3-libre.pdf>
8. Ceschel, F., Hinna, A., & Homberg, F. (2022). Public sector strategies in curbing corruption: A review of the literature. *Public Organization Review*, 22(3), 571–591. <https://doi.org/10.1007/s11115-022-00639-4>
9. Clark, R., Reed, J., & Sunderland, T. (2018). Bridging funding gaps for climate and sustainable development: Pitfalls, progress and potential of private finance. *Land Use Policy*, 71, 335–346. <https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2017.12.013>
10. Daud, Y. M. (2024). A review of effectiveness of anti-corruption strategies and institutions in Kenya. *African Journal of Commercial Studies*, 4(4), 303–318. <https://doi.org/10.59413/ajocs/v4.i4.5>
11. Hamelin, N., Nwankwo, S., & Gbadamosi, A. (2020). Social marketing and the corruption conundrum in Morocco: An exploratory analysis. *World Development*, 133, 104993. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.104993>
12. Hendrastuti, R., & Hidayah, N. (2023). Agency theory: Review of the theory and current research. *Journal of Islamic Accounting and Finance Research*, 5(2), 145–160. https://www.researchgate.net/publication/382295479_Agency_theory_Review_of_the_theory_and_current_research
13. Irvita, M., & Putri, D. F. (2025). Transparency and accountability in the justice system: Building public trust and justice – The role of public trust in fair law enforcement. *International Journal of Law and Society*, 7(1), 22–35. https://www.researchgate.net/publication/391411374_Transparency_and_accountability_in_the_justice_system_Building_public_trust_and_justice_The_Role_of_Public_Trust_in_Fair_Law_Enforcement
14. Jaouani, M. H. (2010). Protecting public funds according to the government tenders and procurement law of 1440 AH in the Kingdom of Saudi Arabia. *CyberLeninka*. <https://cyberleninka.ru/article/n/protecting-public-funds-according-to-the-government-tenders-and-procurement-law-of-1440-ah-in-the-kingdom-of-saudi-arabia>
15. Library of Congress. (2024, October 15). *Saudi Arabia: New law regulating the work of the Oversight and Anti-Corruption Authority*. Global Legal Monitor. <https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2024-10-15/saudi-arabia-new-law-regulating-the-work-of-the-oversight-and-anti-corruption-authority>
16. Mahmood, H. (2021). Oil prices, control of corruption, governance, and economic growth nexus in Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 11(4), 91–96. <https://econjournals.com/index.php/ijeep/article/view/11181>
17. Menéndez, M. S. O. (2025). Deconstructing corruption: From (un)fixed definitions to evolving perspectives. *Laws*, 14(6), 88. <https://doi.org/10.3390/laws14060088>
18. Sari, R., & Putra, A. (2023). Accountability and transparency in public sector accounting: A systematic review. *Journal of Public Budgeting, Accounting and Financial Management*, 35(4), 567–589. https://www.researchgate.net/publication/382847087_Accountability_and_Transparency_in_Public_Sector_Accounting_A_Systematic_Review
19. Tarawneh, S. A. (2023). Enhancing the oversight role of the Jordanian Audit Bureau in safeguarding public funds: A comprehensive analysis with emphasis on cybercrime

prevention. *International Journal of Cyber Criminology*, 17(1), 86–112.
<https://cybercrimejournal.com/manuscript/index.php/cybercrimejournal/article/view/255>